بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وتحيته بتيل الاتارة المتلين • تمت الرسالة بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وحسبنا الله ونعم
الوكيل • ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
• اجمعين • سبحان ربك رب •
• العزة عما يصفون •
• وسلام على المرسلين •
• والحمد لله •
• رب العالمين •

الرسالة الثامنة عشر • في كشف المعضل فيمن عضل
تاليف العلامة المرحوم الشيخ حسن
الشرنبلالي الحنفي نضر الله
به وجميع المسلمين
بمنه وكرمه
امين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المنعم بفضله ولا راد لفضله • ميسر المراد لمن
الا لتجا الى جنابه • وفوض الامر اليه • الهادي بتوفيقه
المزيد • الى التوفيق بين ما تعارض فيه الاماثر كما لا يخفى
والصلاة والسلام على من اوتي جوامع الكلام وعلى اله
واصحابه مصابيح الظلام • وبعد فيقول الفقير
الى لطف مولاه الظاهر والخفي انوار الاخلاص حسن
الوفائي الشرنبلالي الحنفي انه قد ورد سؤال الى فقيه
وقتهما فحول السادة الحنفية فيما اذا عضل الاب

الصغير

الصغيرة هل يزوجها لجدها او عمها او القاضي في لونا يثا
فاجبت بان القاضي او نائبه هو الذي يزوجها دون
من سواه لكنه ينبغي له ان يأمر الاب قبله بتزويجه
بنيه فان تعذر الاب منابه فيه كما يأمر العنين
وذا لذويا لنقل من الحي الميت • وجمعتها فيه لكنا
من النقل لا من فضل و تسميته كشف المعضل في حق عضل
ومنه النقول قال ابن نباتة في منظومته •
ولو زوج القاضي ابنة الحي طفلة •

• يجوز لعضل بعضهم ليس يذكر

وقال في شرحها ابن الشحنة عن الغاية عزا ذهبت
الناطفي اذا كان الصغير اب امتنع من تزويجها لا تنتقل
الولاية الى الجد لانه نقله ايضا ابن الشحنة عن الغ
الوسايل عن المنتقى وصه اذا كان للصغيرة اب امتنع
من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد بل يزوجها القاضي
انتهى وقال في البحر واذا خطبها كفؤ فعضلها الولي
تنتقل الولاية للقاضي نيابة عن العاضل انتهى وكذا قال
العلامة نور الدين على المقدسي في شرحه نقلا عن الغاية
للسروجي انه تنتقل القاضي نيابة عن العاضل فله التزويج
واذا لم يكن في منشور انتهى وكذا نقل ذلك النهر عن المحيط
انها تنتقل الى الحاكم انتهى قال في الفيض لابرهان
الكركي رحمه الله تعالى لو كان للصغيرة اب امتنع من
تزويجها لا تنتقل الولاية للجد بل يزوجها القاضي انتهى
وقال الشارح الامام الزيلعي رحمه الله تعالى عند قوله

صاحبا اكثر ولا بعدا لتزويج بنيبته لا قرب منه
العصبة قال الشافعي رضي الله عنه بل يزوجها الحاكم
اعتبارا بعضله انتهى قال الربيعي وبه يفتى لانه في
عنده نائب الحاكم يزوج من عضلها وليها الاقرب
اتفاقا لكونه من ذوي المحارم لممنوع عليه بالاضافة
تكون الولاية لغير الناضي من ذوي نسبه من الاولياء لكونه في
مقام الاستشهاد به انتهى • وقال في البدايع فيما لو
كان الاقرب غائبا بالابعد ان يزوج في قول اصحابنا الثلاثة
وعند زفر الولاية للابعد مع قيام الاقرب بحاله
وقال الشافعي رحمه الله يزوجها السلطان ثم قال
والشافعي يقول الولاية للاقرب باقية كما قالوا لكنه فوض
امتنع دفع حاجتها من قبل الاقرب مع قيام ولايته
عليها بابيا لعيبة فتثبت الولاية للسلطان كما اذا
خطبها كفو وامتنع الولي من تزويجها منه للقاضي ان يزوج
والجامع بينهما دفع الضرر عن الصغيرة ثم قال ويبيان
تتريد لنا وبه تبين ان نقل الولاية الى السلطان
اذا كان عيبة الاقرب باطل لان السلطان ولي من لا ولي
له ومنها لما ولي ولا ولاية فلا يثبت الولاية للسلطان
الا عند العضل من الولي ولم يوجد انتهى وقال في
التسهيل شرح لطائف الاشارات للعلامة محمود بن
قاضي سماونه رحمه الله تعالى يقول لنا نقل الولي من
حقها الى الصغيرة من جهة الاقرب باي بنيبته مع بقاء
ولايته فيزوجها السلطان دفعا للضرر كما لو عضلها

الاجنبي

الاقرب لانه تعذر دفع الضرر • ولنا ان الولاية نظرية
وقدم الاقرب لان نظره اكثر وذا بالحضور فاذا تعذر
الانتفاع به صار كالعدم وليس هذا كالعضل فانه تهمة
صار ظلما بالامتناع من ايناء حتى يستحق عليه فصار السلطان
مقامه في دفع الظلم والايذاء كذا في شرح الجمع بن
الملك • وقال الشافعي رحمه الله تعالى القاضي يقدم
على الولي الابعد اي بنيبته الاقرب لان ولاية الاقرب
في النكاح لم تبطل بغيبته كالم تبطل ولايته في ماله
بكر بنيبته فصار كانه منع حق الصغيرة في تزويجها الكفو
فيقوم القاضي مقامه دفعا للظلم • ثم قال في جواب
الامام الشافعي رحمه الله تعالى • وفي اية القاضي كيف
تتحقق ولم يوجد من الاقرب ظلم انتهى • فهذا ايضا يفيد
بتقييد الاتفاق عندنا على ثبوت الولاية للقاضي بعضل
الاقرب لانه لم يكن للصغيرة منعه ولاية التزويج اصلا
ولو عضل الولي عن تزويجها لصغيرة وخطبها كفو فامتنع
الولي زوجها القاضي فاذا زوجت نفسها من كفو هو المثل
ان القاضي لا يجاز فانا بانا حكم بفضله والخروج من الخلاف
والجواز النكاح ولا يتأتى انه يتفاوت قلت يخالفه
ما صرح به في الخلاصة والبزازية من انهم جعلوا الولي
اقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد انتهى قلت
لا تخالف بينهما ولا بين ما تقدم لان البعد في كلام الخلاصة
والبزازية هو القاضي لانه اخر الاولياء فافهم •
التفصيل في بابه فانتبه وبه ثبوت الولاية لمن قبله

وكذا المفوض على رأينا للحاكم لا للجد • وكذا قال في
المنتقى بعد ما قدمناه لو فصل الولي الاقرب الصغير
والصغيرة عن نفسه ومحمايزوجهما القاضي لكن تزويجه
نيابة عن الفاصل لا عن الشرع لانه لا ينيبه لان الفاصل
ظالم بالمنع وللقاضي كثير الطلبة وفي الخلاصة
واجمعوا ان الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية
الى الابعد اذا قلنا انه نائب عن الشرع اشرح كلامه
المنتقى هو نصه اي المراد بالابعد القاضي لانه نائب
في بعض الاشياء لانه نائب الولاية للقاضي فهو لنذيله
له بقوله فلنا اي فلثبوت الولاية له قلنا انه اي تزويج
ثابت بما ذكر الشرح نيابة فارقلت نقل في شرح المنظومة
عن المنتقى ان لها الخيار فلو لا انه ثبت للقاضي بطريق
الولاية لما كان لها الخيار لما لزوم • واذا ثبت هذا كان
القاضي مؤخرا عن الجد فلا يزوج بعضل الاب قلت
تخار الولاية الثانية التي تعلمها ابو مطيع عن المجرد
ان تزوج القاضي الصغير عند العضل ينتفي بموت
الخيار لها انتهى ودليل الاباء على ان تزويجه بطريق النيابة
عن الفاصل اذ نقل فاوجه اذ لو تم المشي على ما ذكره
الزيادي دون الاخرى قلت لدفع التعارض فيما
قدمناه لانه لو كان فعله بطريق الولاية لتساقطوا لان
لا بعد كما اشار اليه في اتمام الوسائل فارقلت
قد تضمن هذا في شرح المنظومة حيث قال اذا اجابا
على ما قلنا اي من كونه تزويج بطريق النيابة لا ينتفي

وهو كلام

وهو كلام رخص في نفسه لكنه قد استدركه ابن الضخمة
بقوله لكن يزول لما تقرر بان المراد بالاقرب الاقرب بعد
اولياء النسب لا غيرهم كما لا يخفى قلت اذا عمل الاولياء
النسب بحق التعارض بما بيناه وبين ما قدمناه من النص
على انه لا يزوج الجد فلا محلص من التعارض الا بما قدمناه
فالحمد لله تنبيه فارقلت قال الصاحب بخوبه اي عما
في الخلاصة اندفع ما ذكره الزوجي من انه قيل ينبغي للقاضي
قلت لو نظر صاحب البحر الى ما قدمناه من كلام الزيلعي
وغيره لما وسعه الا ترجيحه بل انه صار كالمتناقض به
قال المتقدم بخوسطر قالوا واذا خطبها اكفاء
وعضلها الولي ثبت الولاية للقاضي نيابة عن الفاصل
فله التزويج وان لم يكن في مشوره التي قدمناه رجوع الى ما لا
مجال له هنا لتحقيق عندنا كما قدمناه فالحمد لله
انما قيدنا بالاجماع بكونه عندنا وان كان مذهب المتون
عن ابتنا مشيه اموافقة الامام الشافعي لنا لانه قد
افاد على الشافعية ان ما نقله الائمة الحنفية عن الامام
الشافعي رضي الله عنه غير مأمون المنقول من مذهبهم
في الكتب المعتمدة المتداولة بايديهم فلعل النقل عنه
قول قديم له • فرأيت بعد اثباتي لما تقدم موافقته
في الحكم بفتوى من شيخ مشايخ اساتذتي هو المرحوم المدلل
شهاب الدين احمد بن يونس الشلبي ونصها جرى من فتواه وقضيه
هو الذي ما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة
تنتقل الولاية الى الولي الابعد او القاضي بخوابه لا

كانت من لا يخرج اثرها من بيته بين من النساء ربط اليها
فان قلت انها فطنتي الرجال قد تحتمل الجماع امر تسليمها للزوج
والا فلا كما في الشرنبلالية • واما • بيان اشتراجاعها فهي
الشغيلة بل عن صبية بنت تسع زوجت من رجل كبير
فاستوحشت عليها ان يفضيها وتوبخ عليها مثل لامتها
ان تضمها الى بيتها وتربيها الى ان تصير محتملة للوطي
ترسلم اليها فقالت نعم كذا في الشرنبلالية فلت
وكونه فاسدا ليس شرطا لاشتراجاعها بل لخوف اضاعتها
وقد رهنها كما تقدم • واما بيان وقت مطالبة
الاب بصداقها ففي فتاوى البالي قيل لشيخ الاسلام مطالبة
الزوج بمهر الصغيرة الذي تصير بحال ينتفع بها كابن
الثلثين وقال يجوز اسلامها قبل قبض الصداق
لاشتراجاعها كخلاف تسليمها الصغيرة قبل قبض مثله
وهذا ما تيسر جمعه للماجد الخير بعناية مولاه القوي
القدير وفقنا الله تعالى للعفو والعافية في الدنيا
والاخرة لنا ولوالدينا ومشايخنا واخواننا اجمعين وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تم الرسالة بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

• والحمد لله رب •
• العالمين •
• تم •

بيده
ينتقل للابعد لو زوجها الثاني فهو اقل تتميم للمتا
لبيان الافضل لغة وليبان يتزوجوا بالتي عنه في الاية
الشريفة وليبان حتى يكونا لوليها فاضلا • وليبان المتالي
تدفع الصغيرة فيها للزوج • وليبان ثبوت طاقتها
وصلاحها للرجال عندنا لاختلاف فيه وليبان وقت
المطالبة بهذا فاما • اما • بيان الافضل لغة فهو الحبس •
والتضييق ومنه عضلنا له حاجة اذا ضيقنا عليها
ولم يخرج • واما • النهي عنه في الاية الشريفة فالخطاب
فيها للاولياء واما للازواج واما للناس كافة فان اي
واحد من هؤلاء الجميع ثابت مستفيض وفيه تهويل
لامر العضل وتحذير منه وايذان بوقوع ذلك بين ظهرانيهم
وهم ساكتون عنه بمقتضى ما هو المعتاد فيما بينهم
الا بتباع الاية كذا ذكره العلامة ابو السعود والنهي فيه تنزيه
رحمه الله • واما • بيان المدة التي تدفع فيها الصغيرة
للزوج فضل لا يدخلها ما لم تبلغ وقيل اذا تم لها تسع
سنين وهو اكثر المشايخ علاية لا غبن للشيخ في هذا الباب
واما الغبن للطاقة ان كانت ضخمة سمينة تطيق الرجال
ولا يخاف عليها المرض من ذلك كان للزوج ان يدخل بها
وهو الصحيح لا بريكانها لو كانت بالغة لا تحتمل الوطي لا
يؤمر دفعها الى الزوج كما في الثاني خانية • واما • بيان وجو
طاقتها عندنا لاختلاف وقد دفع المزوجا الزوج ليطيق
وخالفه الاجانب كانت ممن يخرج احضرها الثاني وتنظر
اليها فان رضيت للرجال امر بدفعها للزوج والا فلا وان

كانت

نهاية المخطوطة